سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

حين يصف أوباما في محادثة خاصة مع أحد مساعديه سوريا بأنها «إحدى الأزمات الشيطانية التي قد تواجه أي رئيس حيث المخاطر لا حصر لها وجميع الخيارات سيئة»، فهو يُقر بعجزه عن مواجهة هذه الأزمة، لكنه يتجاهل أنه في سياق تردده عن أي مشاركة في حل الأزمة إنما ساهم بدفعها باتجاه الخيارات الأسوأ، أو على حد تعبير أحد كبار المسؤولين السابقين في البيت الأبيض «لقد أضعنا وقتاً ثميناً في فحص أفكارنا ودوافعنا، وهنا تكمن المأساة».

لكن بعض الذين ينطلقون من وهم/ إمكانية رسم التاريخ بشكل خطي من خلال صناعة المؤامرة، يتهمون الادارة الأمريكية بالتقصير في دعم الثورة السورية والجيش الحر والأطراف المعتدلة من المعارضة السورية، لتظهر وتتسيد الحركات الجهادية والمتطرفة في الصراع ضد النظام وحزب الله وحتى إيران، فيما يترك السوريين ضحايا للقتل اليومي والمجازر من المرتكبة من الطرفين، وهذا ما نلحظه في ثبات الوضع العسكري بين النظام والمعارضة بشكل يغذي الاستنزاف طويل الأمد بينهما، اعتقادا بأن ذلك يؤدي لتجميع أكبر عدد من الجهاديين القادمين من كل أنحاء العالم ليفني بعضهم بعضاً، ضمن العرض الراهن لاستنقاع الحالة السورية.

وقد يكون من الغباء والسخف أن نتخيل بأن هذا ما يريده الغرب أو الولايات المتحدة فعلاً في سوريا، ولكن بكل أسف هذا ما يفكر به حقيقة بعض الأفراد والساسة من موقع المسؤولية التي يشغلونها، في الادارة الأمريكية، كما عبر عن ذلك كبير موظفي البيت الأبيض دينيس ماكدونو، الذي يتساءل عن مصلحة الولايات المتحدة في إخماد العنف في سوريا. ليصل إلى نتيجة مفادها «إن القتال في سوريا بين حزب الله والقاعدة يصب في مصلحة الولايات المتحدة».

في الواقع إن كل المعطيات الراهنة تؤكد خروج الولايات المتحدة من الساحة السورية، تاركة إياها ساحة صراع بين النظام وحلفائه من حزب الله ولواء أبو الفضل العباس من التوابع الإيرانية، وبين جبهة النصرة ودولة العراق والشام وباقي الجهاديين من توابع تنظيم القاعدة التكفيري، بعد أن أضعفت الكتائب المعتدلة في الجيش الحر، ومنع عنها السلاح والذخيرة.

المشكلة أن ينمو اعتقاد لدى البعض وبشكل خاص في الإدارة الأمريكية بأن هكذا معارك تساهم بتجميع المتطرفين في بؤرة قتالية كمقدمة للتخلص منهم، دون الالتفات ولو قليلا إلى التجربة الأفغانية والتي أدت إلى نمو القاعدة والتطرف على مستوى العالم، بدل أن تقضي عليه، ولم يكن الحال أفضل في العراق التي فرّخت أنواعاً من المنظمات الجهادية لم تنته عند دولة العراق والشام التي امتدت إلى سوريا، وليس آخرها لواء أبو الفضل العباس الذي امتد نشاطه أيضا إلى سوريا، فكيف ستكون النتائج بعد استنقاع الصراع بين هذه القوى وسواها في سوريا؟

وهل حسبت الادارة الأمريكية حساب انفلات المعارك على مصراعيها بين قوى التطرف الجهادي من كل حدب وصوب، وتأثير ذلك على استقرار دول المنطقة وتنامي الظاهرة الجهادية في العالم؟

لو عاد الرئيس أوباما إلى ٢٠١١/٠٨/١٨ حين قال: أن الوقت قد حان لتنحي الرئيس الأسد، لأكتشف أن سوريا لم تكن قد ظهرت فيها جبهة النصرة حينذاك، ولم تظهر دولة العراق والشام إلا بعد عشرين شهرا على ذلك التاريخ، وحينها يمكن له أو لمساعديه في البيت الأبيض أن يتصوروا ما يمكن أن تُسفر عنه سياسة التردد والنأي عن صراعات المنطقة.

الافتتاحية

فرار شريف شحادة ودلالاته

سامي شيحان

أعلن النائب السوري شريف شحادة فراره الى العاصمة البلجيكية بروكسل هو وعائلته، نتيجة تهديدات بالقتل، بعدما تمّ تفجير سيارته وقتل سائقه مؤخراً، كما أوضح على قناة «الغد العربي» التي تبث من لندن.

وبغض النظر عن التاريخ غير المشرف لصعود شحادة من الرياضة إلى العلاقة بآل الأسد والأجهزة الأمنية قبل أن يكتشفوا موهبته كمحلل سياسي يمكن أن يظهر على الفضائيات كأشرس مدافع عن نظام القمع والفساد في مواجهة الثورة السورية، دون أن يتمتع بأي لمعة في مسيرته الإعلامية، إذ اكتفى بترديد مقولات النظام بشكل ببغاوي عن مؤامرة كونية، وإرهاب خارجي يستهدف نظام المقاومة والممانعة، حتى أنه عندما سُئل عند مداهمة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير واعتقال السيد مازن درويش مدير المركز و١٥ من العاملين فيه، أجاب بكل بساطة وسذاجة أنه «كان وكراً للجواسيس الأجانب»، وربما لهذا السبب، أو لتضحيته بالشرف المهني، أو لكثرة ما تحمل من سخرية مقابل دفاعه المستميت عن عائلة الأسد، كوفئ بترشيحه في الدورة الأخيرة لمجلس الشعب، حيث أصبح نائبا عن مدينة دمشق.

ورغم أن بعض وسائل الإعلام المعارض وصفت فرار شحادة «بطعم الانشقاق»، إلا أن الرجل لم يدع هذا الشرف، مشددا على أن «سوريا ستبقى هي الملاذ الأول والأخير لكل مواطن سوري»، خالطاً عن عمد بين الانتماء لسوريا وبين انتمائه للنظام القاتل، لكن حتى فراره بهذا المعنى غير الانشقاقي، يعطي مؤشراً على حالة الرعب التي تعيشها كتلة الموالين للنظام، وتعطي مؤشراً آخر عل عجز النظام عن حمايتهم حقيقة، أو عن تخليه عنهم كأوراق تم استهلاكها وأصبحت محروقة إعلاميا وسياسياً.

وإذا صح ما يتم تداوله عن سفر نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية السيد قدري جميل في إجازة مفتوحة إلى روسيا، التي تربطه بها الكثير من العلاقات الاقتصادية والأمنية، بعدما احترقت أوراق موسكو الأيديولوجية، يصبح للدلالات السابقة قوة أكبر.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٠) ٢٠١٣/١٠/٢٨

من مخيم اليرموك إلى جنيف ٢

نبيل حيفاوي

انتشر التفاؤل في صفوف الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك, والنازحين منهم, بإمكانية رفع الحصار عنهم, من خلال اتفاق جرى الترويج له, عبر تصريحات عدد من «المسؤولين» الفلسطينيين وبعض الجمعيات والهيئات المدنية المستقلة العاملة في المخيم تحت الحصار.

وتزامن الكلام حول رفع الحصار عن اليرموك, بالنشاط الدبلوماسي والسياسي المتعلق بانعقاد «جنيف ٢». وذهب عدد من رجالات النظام وحلفائه في موسكو وطهران, إلى استباق «الاستعدادات» للمؤتمر, بتصريحات وإشارات عن المسؤولية في الفشل, وألقوا بها سلفا على عاتق المعارضة السورية, وخصومهم من الدول الاقليمية وسواها من دول الغرب, وهو الأمر الذي يبين بكل وضوح, أن النظام وحلفائه, تعاملوا مع مداولات جنيف كجزء من معركة للي عنق الثورة وتحقيق ما عجز عنه النظام بالبطش والقوة, بالدبلوماسية والخداع وممارسة الضغط والتضليل.

العقلية ذاتها التي تعامل بها النظام مع كافة المبادرات السياسية, ومنذ العام الأول للثورة (المبادرة العربية, ومبادرة كوفي انان), اعتمدها كسلوك في أصغر القضايا والأزمات, ومنها «فك الحصار» عن مخيم اليرموك, وكذلك شأنه مع مقترح مؤتمر جنيف٢.

بما يتصل بمشروع فك الحصار عن مخيم اليرموك الذي مضى عليه عدة أشهر, وجد النظام بزيارة عباس زكي فرصة يستثمرها لفرض شروطه, والادعاء باستعداده لرفع الحصار عن سكان المخيم, ووظف ما جاء من تصريحات لنفر من القيادات الفلسطينية, وكذلك بعض «المثقفين والإعلاميين», ليظهر كحريص على حياة الفلسطينيين وقضيتهم.

لم يتوقف النظام عن قصف المخيم وتدميره وقتل أبنائه, حتى خلال وجود عباس زكي في دمشق, بل استمر بحصاره الخانق للسكان, وفي الحالات القليلة التي سمح فيها بخروج عدد من العائلات, قام باعتقال العشرات على حاجز «سبينة» المخرج الوحيد لمن حاول المغادرة, وابتزهم بمبالغ طائلة للسماح للنساء والرجال الكبار في السن. فبعضهم دفع خمسة آلاف ليرة, وفي مرات كثيرة وصل المبلغ المطلوب إلى مئة ألف ليرة.

المشكلة هنا أن عدداً من الناشطين المدنيين المنتسبين إلى الهيئات الإغاثية والإنسانية, صدقوا أن فك الحصار عن مخيم اليرموك ممكناً, ونقدر رغبتهم بوقف القتل والتدمير وحماية من تبقى من السكان داخل المخيم, وتعاملوا مع «المبادرة» بنوايا طيبة, على خلفية حرصهم على رفع الخطر عن السكان.

لكن عبث النظام بمصير الشعب السوري, هو ذاته فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين, فهو في كل خطوة يجري تداولها تحت عنوان الإغاثة ورفع الحصار ووقف الدمار, يفكر بتحقيق ما عجز عنه بالقتل والتدمير, أي إخضاع الثورة وحاضنتها لإملاءاته, وكسب المزيد من المواقع والمواقف.

يساعده في الوضع المتعلق بالفلسطينيين في اليرموك تحديدا, موقف الفصائل التي انبرت للدفاع عن نظام «المقاومة والممانعة» ضاربة عرض الحائط بتجربة الشعب الفلسطيني مع مؤامرات النظام على القيادة الفلسطينية, ومستهترة بمصالح الشعب السوري ودمائه التي بذلها للفوز بحريته وكرامته, وعليه فإن قيادات الفصائل, وليس المنتسبين لها جميعهم, هي أشبه ما تكون «بهيئة التنسيق» لكن بعناوين فلسطينية.

لقد قتل نظام «الممانعة» الذي تتحالف معه قيادات الفصائل, عددا يفوق ما قتلتهم إسرائيل في هجومها على قطاع غزة ٢٠٠٩, علماً بأن شهداء غزة هم بنسبة ثمانين في المئة من العسكريين المنتمين للفصائل, بينما الشهداء الفلسطينيين في سوريا هم بنسبة تفوق التسعين في المئة ليسوا من النشطاء ولا من المقاتلين بصفوف الجيش الحر.

سلوك النظام هذا, وسواه, على امتداد عمر الثورة نابع من طبيعته وبنيته, وليس نتيجة خطأ هنا أو هناك, فالعقاب الجماعي, والتشبث باستبداده, واستخدام الكذب والخداع, وتوظيف النزعات الطائفية والإقليمية الضيقة, وتهجير من لم تفتك به آلته العسكرية إلى خارج أمكنة حياته الطبيعية إلى مناطق أخرى أو خارج البلد, هي كلها وسائله التي لا يملك سواها لتحقيق هدفه في البقاء, أو منع الانهيار الشامل.

كما أنه في تعاطيه مع مؤتمر جنيف١ وجنيف٢ المطروح هذه الأيام, لا يغادر قاعدة سلوكه, ولم ولن يتخلى عن أهدافه, ظن النظام ومعه روسيا أن بإمكانه تحويل جنيف٢ لمحطة تعزز

وجوده وتطيل بقاءه, فبدءا من إدخال طهران طرفا في رسم أجندات المؤتمر, مرورا باتهام أطراف دولية وإقليمية بدعم «الإرهاب» الثورة, ومطالبتها بالتوقف عن ذلك, وصولا إلى محاولة تحديد من الذي سيحضر المؤتمر ممثلا للمعارضة, ليجعل جنيف٢ يجري تحت سقف بقائه وضمان استمراره, وهو ما بينه التصريح بإمكانية ترشيح بشار الأسد لولاية ثالثة. لتوضح أن وهم النظام وحلفائه, ينطلق من محاولة جعل جنيف كسباً جديدا له, وعلى حساب الثورة والمستقبل ودماء مئات الآلاف من السوريين.

لكن صفعة قوية وجهها الائتلاف الوطني السوري لمناورة النظام ومعه موسكو, بإعلانه عن الشروط الواضحة للمشاركة في المؤتمر, وصفعة أخرى جاءته من واشنطن, التي تمنّى أن يتحول موضوع تسليم السلاح الكيماوي, إعلانا لبقاء النظام ولصلاحية بشار الأسد للبقاء في الحكم, فكان تصريح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بعدم الربط بين الكيماوي واستمرار الأسد بالحكم, ثم القول بأن جنيف٢ يجب ان يبنى على إنهاء سلطة الأسد, ومرحلة انتقالية تقودها حكومة بصلاحيات كاملة, محبطا لبشار الأسد وحلفائه, وهو ما دفع بشار لإعلان تشاؤمه في إمكانية انعقاد جنيف ٢, بعد أن كانت وسائل إعلامه وبعض المسؤولين في النظام, متفائلين بأن جنيف٢ سيعقد, وحددوا تواريخ له (قدري جميل حدد ٢٢ إلى ٢٤ من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني القادم).

وفي عودة إلى الاتفاق على ما يدعى «فك الحصار» عن مخيم اليرموك, لم يفلح النظام باستثمار زيارة عباس زكي لدمشق, ولا موقف الفصائل باختراق مساحة هامة من جنوب دمشق, تحت ستار فك الحصار عن المخيم, فجلُ اهتمام السلطة يتركز على دفع الجيش الحر والنشطاء عن المخيم ليعيثوا فيه قتلا وفسادا.

يقع مخيم اليرموك في واجهة جبهة تمتد من حدود حي التضامن والقدم والعسالي ويلدا وببيلا, ويتصل عبر بلدة حجيرة بمخيم سبينة, فهو من الناحية العسكرية الاستراتيجية يؤثر على الاتصال بالغوطة الشرقية عبر طريق المطار, وعلى المدخل الجنوبي للعاصمة حيث الطريق إلى محافظتي درعا والسويداء.

وللمخيم أهمية دعائية ومعنوية, فلطالما استخدم النظام قضية فلسطين وارتباطها به, فبقاء المخيم جزءا من العملية الثورية التي يخوضها الشعب السوري, أمر يدحض نهائيا ادعاءاته «القومية والوطنية» ويكشفه على حقيقته, باعتباره عدوا لفلسطين وشعبها وليس كما يدَعي زوراً.

ولقد ردَ أبناء فتح والنشطاء على مواقف قيادات الفصائل, وعلى تصريحات عباس زكي المحابية للنظام, وبينوا موقفهم المتلاحم مع ثورة الشعب السوري, وكشفوا عن خطورة الخداع تحت عنوان «فك الحصار» عن المخيم.

من جنيف٢ إلى خديعة فك الحصار عن مخيم اليرموك, تتهافت ادعاءات النظام, بأنه يسعى لحل سلمي تفاوضي, من القضايا الجزئية إلى القضية الكاملة, قضية وقف الدمار والقتل, ووضع البلد على طريق التحول الديمقراطي.

من تأثيرات الحرب النفسية والتربوية على الأطفال والطلاب

تحقيق ـ نعيم نصار

تحدثني أم نزحت من «المعضمية» بعد اعتقال زوجها، واستقرت في منطقة في ريف دمشق تحت سيطرة النظام عن معاناتها مع ابنها المراهق البالغ من العمر ١٣عاماً، واضطرارها للسكن مع عدد كبير من أفراد أسرتها وأسرة زوجها، حيث يحاول هذا المراهق لعب دور الأب أمام أخوته ويمارس تسيّده على أمه بسبب اعتقال والده، وفي كثير من الأحيان تضطر تلك الأم لضرب ابنها بشكل عنيف لردعه قليلاً عنها وعن أخواته. هذه المشكلة التربوية هناك منها آلاف المشاكل المشابهة.

إذاً عادت الأسئلة الملحّة إياها عن التأثيرات النفسية والتربوية التي تتركها الحرب على الأطفال والطلاب ونقصد الحرب التي يشنّها النظام على الشعب، فالحواجز منذ عامين ونصف في كل شارع، ومنظر العسكر بكامل عتادهم الحربي صار جزءاً من حياة الطفل والطالب وغيرهم طبعاً. أصوات القصف المدفعي، قصف الطيران، أخبار الاعتقالات العشوائية على الحواجز، أو تلك التي تقوم بها الأجهزة الأمنية و شبّيحتها، القتل، تلك هي مفردات الحياة اليومية للسوريين في ظل نظام قمعي لم يشهد التاريخ له مثيل، نظام حوّل كل بقعة من أرض سورية إلى ساحة حرب.

د. براءة الخطيب الاختصاصية في الإدارة والتوجيه التربوي، جامعة دمشق، تتحدث عن تلك التأثيرات وخصّت منبر «حرية» الإعلامي بوجهة نظرها، فترى أن الفئة الأكثر تأثراً بما يجري هم الأطفال من كل الفئات العمرية بدءاً بالأجنّة من خلال الأصوات والمشاهد الدموية ومناظر التعذيب والإعدامات الميدانية وكل ما يجري من خراب وقتل، ومن الممكن أن تظهر التأثيرات من خلال ظهور أمراض الكلام مثل التأتأة واللجلجة والخوف الشديد وانعدام الثقة بالنفس والراشدين والعالم الخارجي بشكل عام, كذلك للإعاقات الجسدية الكثيرة التي أصابت العدد الكبير من الأطفال آثار نفسية شديدة على الطفل وأسرته وزملائه.

وتتابع الخطيب: وصار هناك حتماً أمراضاً نفسية متنوعة ومتفاوتة بالشدة حسب عمر الطفل من جهة وحسب درجة التعرض للضغط النفسي من جهة أخرى، الاكتئاب والتوحد والسوداوية والعدوانية وغيرها متوقعة في الحاضر وفي المرحلة القادمة.

كما أن فقدان البيت وعدم الشعور بالأمان، وموت أحد الوالدين أو كلاهما وفقدان الإخوة تترك آثاراً تدميري على نفسية الطفل.

أما ردود الأفعال فتختلف من طفل لآخر حسب بنيته النفسية بالأساس لكن مهما كانت البنية قوية هناك تأثر كبير بشكل مؤكد.

وهناك اضطرار الأطفال للعمل بسن مبكرة نتيجة الحرب وحمل المسؤولية ستجعل الأطفال راشدين بأجسام صغيرة، وستمر الطفولة دون أن يعيشوها وهذا من أكثر الأمور إيلاماً.

أما نمط الألعاب المقبلة، فسوف يتأثر بالمرحلة ونوعية الدمى, والأهم الرسوم التي سيرسمونها في دفاترهم.

نبقى ضمن نفس الموضوع، صحيفة البعث نشرت تحقيقاً بتاريخ ١٦- ٩- ٢٠١٣ عنوانه «لغة العنف التي تقتحم دفاتر الأطفال ورسوماتهم» وفيه تحدثت «دمة شورى» ماجستير في علم النفس، عن تأثيرات ما تدعوه «أزمة» على الأطفال حيث تغيّرت ألعابهم اليومية وبات كثيرون منهم يفضلون لعبة الحواجز، حيث يقيمون الحواجز فيما بينهم، ويقومون بتفتيش بعضهم البعض وطلب الهويات الشخصية، مستخدمين مفردات الحرب من نوع « قذيفة هاون، قنبلة، قنّاص، صاروخ الخ» وتعتقد شورى أن «الأزمة» خلقت ضغوطات نفسية وعصبية على الطلاب مما انعكس سلباً على تعاملهم مع بعضهم البعض ومع أهلهم ووسطهم الاجتماعي، وإذا طلبنا منهم التعبير بالرسم، نجد غلبة اللون الأحمر في رسوماتهم.

أستاذ في كلية التربية في جامعة دمشق «رفض ذكر اسمه» ضمن نفس التحقيق، لاحظ أن أداء الطلاب وتحصيلهم العلمي ضعف وتراجع إلى مستوى غير مسبوق، وأن أمر النجاح والرسوب لم يعد يشغل بال العديد من الطلاب، إضافة إلى تفاقم ظاهرة تقديم الأوراق بيضاء في الامتحانات. إذا بقينا في نفس الإطار، أي تأثير الحرب على الطلاب، فإن الكثير من الطلاب الجامعيين فضّلوا ترك دراستهم الجامعية والالتحاق بالجيش الحر، وأثناء صياغة هذا التحقيق عرفت أن أحد الطلاب الجامعيين ويدرس في جامعة حمص التحق منذ أيام بالجيش الحر، وهو الآن في أحد ميادين القتال.

وعن تأثير الحرب على الطلاب السوريين كان للأخصائي الاجتماعي السوري «حازم محمد»، «اسم مستعار» رأياً، فذكر أن التأثيرات الاجتماعية لهذه الحرب على الطلاب لا يمكن فصلها عن الجوانب الأخرى، ولا يمكن إغفال العلاقة التفاعلية بين البعدين النفسي والاجتماعي وتأثير كل منهما في الآخر، و يمكن أن نحدد هذه الآثار ببعض الجوانب العامة .

في الجانب الشخصي للطالب والتي يمكن ملاحظتها في ردود أفعاله وانفعالاته وعلاقاته مع أقرانه وأسرته والمحيط الذي يوجد فيه وطرق استجابته للمؤثرات، وهذا الجانب له علاقة مباشرة بالبعد النفسي للطالب ذاته، وتتفاوت الآثار حسب حجم الموقف الذي تعرض له، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال مقابلة أي طالب في مناطق النزوح و مقارنتها بحالة أي طالب آخر يعيش وسط ظروف طبيعية، فما بالك إن كان الطالب نفسه أو أحد إخوته أو أصدقائه قد قتل أو أصبح مشوه حرب.

أما على الجانب الأسري، فإن تركيز و تحصيل أي طالب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استقراره الأسري والمدرسي، وعندما نذكر ما تعرضت له المدارس وواقعها الحالي لابد من ذكر ما تعرضت له الأسرة السورية، وأثر ذلك على عملية التعلم من نزوح إلى أكثر من منطقة، وانفصال العائلات عن بعضها، وفقدان بعضها الأخر، وفقدان مصادر دخلها، إضافة إلى تباين العلاقات في الأسرة الواحدة على خلفية هذه الحرب . وهناك الجانب المجتمعي المكون الثالث لبناء الفرد، الجانب الذي يكوّن مجموعة القيم والمفاهيم الأخلاقية والعادات التي يمكن للطالب أن يستمدها من شبكات الدعم الاجتماعي المتوفرة في مجتمعه، والتي تعرضت إلى تدمير شبه كامل أو تحولت إلى مراكز شحن مؤدلج حسب الجهة التي تسيطر عليها .

ويختم الأخصائي الاجتماعي «حازم محمد» كلامه بقوله: «في الجانب الاقتصادي العامل الأكثر أهمية في تعزيز عملية التعلم، فقد توقفت الحياة الاقتصادية للغالبية العظمى من السوريين، وبكل الفئات وتراجع الدخل الفردي وارتفاع الأسعار بشكل مخيف, مما أدى إلى الاهتمام بتأمين متطلبات الحياة الأساسية وجعل التعليم في مرتبة تالية من الأهمية».

ما تقدم قسم بسيط من تلك الآثار على الأطفال والطلاب ونعتقد أن حجم الأذى النفسي سيتضح عندما نتمكن من إحصاء كل الكوارث التي تركها الحل الأمني العسكري للنظام على المجتمع، وهذا من الصعب تحقيقه على مستوى الداخل قبل سقوط النظام لأنه نظام بارع في القتل والكذب أيضاً.

الترحيب بمن أنهكتم الحرب السورية

منظمة العفو الدولية ١٩ أيلول ٢٠١٣

بقلم فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية

مع غياب بوادر تراجع حدة الأزمة الإنسانية والحقوقية الناجمة عن النزاع الداخلي المسلح في سورية، ثمة إعلانان هامان صدرا في الأسبوع الحالي من شأنهما أن يساعدانا على استعراض عِظم حجم المعاناة التي يعيشها الفارون من القتال هناك، وأن يوضحا ما الذي يمكننا القيام به في سبيل مساعدتهم. ففي بحر ٢٤ ساعة، أعلنت الأمم المتحدة رسميا تجاوز عدد اللاجئين من سورية حاجز ٢ مليون شخص، وصرح مجلس الهجرة في السويد أنه بصدد منح إقامة دائمة لطالبي اللجوء السوريين الراغبين في الإقامة على الأراضي السويدية.

ولعل هذا التصريح نزل بردا وسلاما على آلاف السوريين الذين فروا إلى السويد وقد أنهكتهم الحرب التي انزلقت بلادهم نحوها عقب احتجاجات عام ٢٠١١، وما انفكت تتأجج وتستعر منذ ذلك الحين. ولقد سبق لهذه الدولة الاسكندنافية أن منحت الإقامة الدائمة لحوالي نصف طالبي اللجوء السوريين المتواجدين على أراضيها، فيما مُنح النصف الآخر منهم تصاريح إقامة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات. وكان مجلس الهجرة السويدي قد أوقف عملياً جميع عمليات ترحيل اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وذلك اعتباراً من ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

أما الآن وقد أصبح طالبو اللجوء يتمتعون بصفة الإقامة الدائمة في السويد، فسوف يصبح بمقدور أفراد عائلاتهم التقدم بطلبات لم الشمل والالتحاق بباقي أفراد الأسرة هناك. وإذ تُعرب منظمة العفو الدولية عن ترحيبها بخطوة السويد الرامية إلى حماية اللاجئين السوريين، فتشير في الوقت نفسه إلى ضرورة قيام دول أخرى في الاتحاد الأوروبي بما هو أكثر، منوهةً بقدرة تلك الدول على ذلك بالفعل.

ولطالما دأبت المنظمة على الضغط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتحشيدها من أجل اتخاذ تدابير ترمي إلى مساعدة الأعداد الكبيرة من الفارين من سورية - والذين يمكن العثور على أعداد ضخمة منهم الآن في دول الجوار السوري، أي لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. في المقابل، فإنّ دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين التي تشكل كتلة سكانية ضخمة قوامها أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة، قد قامت بتوفير تصاريح إقامة دائمة في عام ٢٠١٢ لما مجموعه ١٨٧٠٠ لاجئ سوري فقط. وتم تسجيل صدور أكثر من ٧٠ بالمائة من

هذه التصاريح في دولتين فقط، هما ألمانيا والسويد.

ومن الضرورة بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بالتحرك بعزيمة وإصرار للمشاركة في تحمل مسؤولية اللاجئين الفارين من سورية. ويجب أن تحصل زيادة ملموسة بالتالي في حجم المساندة والدعم المقدمين لدول الجوار التي ما انفكت تستقبل السواد الأعظم من أعداد اللاجئين، فيما يتعين على دول الجوار في المقابل أن تبقي على حدودها مع سورية مفتوحة أمام جميع الفارين من أتون النزاع المسلح.

وفي الوقت نفسه، ينبغي على المزيد من البلدان أن تحذو حذو السويد بغية ضمان حماية الفارين من سورية، وإيجاد مسارات تخولهم الشروع في بدء حياة جديدة في محيط آمن. وفي أعقاب إعلان السويد، صرح رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون أن بلاده سوف "تقود العالم" في مجال جهود الإغاثة في سورية. كما وافقت ألمانيا بالفعل على استيعاب ٥٠٠٠ شخص آخر من سورية عبر برنامج قبول دخول اللاجئين على أسس إنسانية.

ومع ذلك، وبعد مضي عامين ونصف العام على بدء الأزمة في سورية ونزوح ثلث سكان البلاد تقريباً داخلياً أو إلى بلدان أخرى، فيجب أن تتحقق عروض المساعدة هذه بسرعة، وأن يتم تكرارها على نطاق واسع من لدن دول أخرى أيضا.

للاطلاع:

http://livewire.amnesty.org/ar/19/09/2013

السفيرة: المدنيون مجبرون على الفرار وسط

أطباء بلا حدود ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٣

هرب ١٣٠,٠٠٠ شخص من منطقة السفيرة الواقعة في محافظة حلب التي تشهد هجوماً عنيفاً منذ ٨ تشرين الأول. وفي الوقت الراهن، لا توجد مساعدات إنسانية كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة والمتنامية للسكان النازحين. فقد أسفر القتال والقصف والهجمات الجوية عن جرح ٤٥٠ شخصاً في غضون خمسة أيام. وأحيل هؤلاء المرضى إلى المرافق الطبية المحلية التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود. وفي مدينة السفيرة، في الفترة ما بين الأول والخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول، تم تسجيل ٧٦ حالة وفاة، وعالج مستشفى المنظمة في المنطقة ٣٤ جريحاً من السفيرة.

تقول ماري- نويل رودريغ، مديرة عمليات المنظمة: «لقد دفعت هذه الهجمات العنيفة للغاية الأشخاص الذين سبق أن فروا مرة إلى الرحيل مجدداً». «يصل الهاربون من السفيرة إلى مناطق مكتظة مسبقاً بالنازحين وحيث تواجه المنظمات الإنسانية القليلة احتياجات ضخمة».

ففي مدينة منبج، سجل متطوعو الهلال الأحمر نحو ٢٠٠,٠٠٠ نازح، وقدروا عدد القادمين الجدد بنحو ١٠٠,٠٠٠ لكنهم توقفوا عن تسجيلهم لأنهم لا يجدون ما يقدمون إليهم. لقد بلغت القدرات الاستيعابية حدها الأقصى. فالأسر مكتظة في المباني العامة والمزارع في المنطقة... وأصبحت المباني قيد البناء التي تفتقر للأبواب أو النوافذ تأوي عشر أسر في شقة واحدة. ونقلت أسر أخرى إلى مخيمات أنشئت بسرعة على موقع موقف سيارات سابق حيث يوجد فقط مرحاض واحد. وكل الذين فروا بلا أغراضهم أصبحوا الآن فقراء وعليهم مواجهة فصل شتاء آخر في أجواء الحرب.

وليس المدنيون ضحايا مباشرين للقصف فحسب بل إنهم يجدون أنفسهم يستفيدون بشكل محدود للغاية من الرعاية الطبية لأن المرافق الصحية في شرق مدينة حلب كانت مستهدفة. فيوم ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، تم إسقاط برميل متفجرات ثلاثي نيتروتولوين (TNT) من طائرة مروحية على ساحة المستشفى في مدينة بلاط مما جعل المرفق غير قابل للاستعمال. وفي ١٠ سبتمبر/ أيلول، تعرض مستشفى الباب الميداني أيضاً للقصف، مما أسفر عن ١١ وفاة وخمسة جرحى.

في هذا الصدد، يقول الدكتور ميغو تيرزيان، رئيس المنظمة: «يتعين على الأمم المتحدة والبلدان النافذة في النزاع أن تبدي عن العزيمة نفسها لتسوية المسائل المتعلقة بالإغاثة الإنسانية الطارئة كما فعلوا بالنسبة لمسألة الأسلحة الكيميائية، فمن الضروري أن يتم رفع العوائق السياسية والإدارية التي تحول دون توفير المساعدات في المناطق خارج سيطرة الحكومة».

ورغم سعي منظمة أطباء بلا حدود إلى توفير المساعدات الطارئة للجرحى والنازحين, تبقى المساعدات المقدمة إلى المتضررين جراء النزاع هزيلة جداً. يعمل فريق المنظمة المكوّن من طاقم دولي ومحلي في ستة مستشفيات ومركزين صحيين في شمال سوريا. في الفترة ما بين يونيو/ حزيران ٢٠١٢ وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٣، أجرى الفريق أكثر من ٩٠,١٧٥ استشارة طبية فضلاً عن ٤,٤٩١ عملية جراحية وساعدت في ١,٤٢٦ ولادة.

للاطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/syria-civilians-forced-to-flee-amidst-heavy-bombardments-on-al-safira.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٠) ٢٠١٣/١٠/٢٨

دبلوماسية رفع العتب

محمد سليم

«فشل مؤتمر جنيف ٢ أفضل من عدم انعقاده»، هذه العبارة التي قالها جيفري فيلتمان، رئيس الدائرة السياسية في الأمم المتحدة، تمثل سقف التوقعات للمؤتمر المنتظر، فأن يُعقد ويفشل، كما هو متوقع وكما تشير معظم الدلائل، يعني أن الدول المعنية (وخاصة الولايات المتحدة) قد حاولت وبذلت قصارى جهدها ولكنها أخفقت، أما إلغاؤه فيقدم صورة غير مرغوبة عن العجز واللامبالاة الدوليين، ويعزز التهم التي تتحدث عن تواطؤ الدول الفاعلة على إبقاء الصراع السوري مستعراً.

في السياسة ثمة مصطلح (دبلوماسية المؤتمرات)، ووحدهم السذج هم الذين يؤمنون أن انعقاد مؤتمر من أجل هدف معلن يعني وجود نية حقيقية لدى المؤتمرين للوصول إلى هذا الهدف، ذلك أن المؤتمر (أي مؤتمر) قد يكون هدفاً بحد ذاته. إنه نشاط ضروري من أجل الرأي العام، ومن أجل التمويه وتعبئة الفراغ، والتظاهر بالجدية وإبداء حسن النية، وإحراج الطرف الآخر، وأحياناً هو من أجل جس النبض.. كثير من المؤتمرات لا هدف لها إلا رفع العتب، ورفع العتب شأن من شؤون السياسة وأداة من أدوات الدبلوماسية..

جميع المؤشرات المتحصلة حتى الآن تقول إن مؤتمر جنيف ٢ سيندرج في باب دبلوماسية رفع العتب، إذ لا تبدي جميع الأطراف الفاعلة أي جدية ملموسة، وهي لا تملك خططاً واضحة ولم تتوصل إلى قواسم مشتركة، والغاية العملية للمؤتمر لا تزال غائمة وغير محسومة، بحيث إذا ما استمعنا إلى وجهات النظر التي تصدر عن هذه الأطراف فإننا سنشعر وكأننا إزاء أربعة أو خمسة مؤتمرات مختلفة وليس مؤتمر واحد محدد.

كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن رأي قاله رئيس موظفي البيت الأبيض وكبير مستشاري أوباما، دينس ماكدونو، ومفاده أن «استمرار الحرب في سوريا، ولاسيما الحرب بين القاعدة وحزب الله، يصب في المصلحة الأمريكية»، وإذا كان هذا الرأي يرقى إلى مستوى الفضيحة الأخلاقية، فإنه في الواقع لا ينطوي على أي مفاجأة، فقد كان كثير من السوريين قد توصلوا إلى استنتاج ماكدونو نفسه، وقبل أشهر طويلة من مقالة الصحيفة الأمريكية.

قلائل هم الذين صدقوا أن الولايات المتحدة عاجزة عن التدخل الحاسم، وأنها حائرة ومرتبكة، ومشلولة بفعل الفيتو الروسي العنيد.. كثر هم الذين أيقنوا أن هذا ما هو إلا تظاهر، فيما الحقيقة هي أن الدولة العظمى اختارت موقف المتفرج على حرب تدور بين أعدائها..

الحرب لا تزال دائرة والمتفرج لا يزال مستمتعاً، فلماذا نصدق إن واشنطن جادة في الوصول، عبر جنيف ٢، إلى إنهاء هذه الفرجة؟!

على كل حتى الأمريكيين أنفسهم لا يبذلون جهداً يذكر لإقناعنا بجديتهم، فهم لم يقدموا لـ «أصدقائهم» أية وعود أو ضمانات، كما أنهم يستمرون في إبداء الرخاوة نفسها إزاء العناد الروسي، والتصلب الإيراني..

بالمقابل فإن الروس غير جادين أيضاً، فما يرغبونه في سوريا لم يحن أوانه بعد، المعارضة لا تزال قوية وأصدقاؤها لا يزالون في الساحة، ومن المبكر الحديث عن فرض حلول بقوة الأمر الواقع، وبالتالي فإن المؤتمر سيكون فقط لتسجيل النقاط وليس لتطبيق الحل الروسي.

موقف الائتلاف الوطني، والحال هذه، يبدو صعباً للغاية، فهو بين خيارين أحلاهما مر: الذهاب إلى مؤتمر شكلي ومن أجل لا شيء، أو التغيب و«تحمل مسؤولية إفشال الحوار»، وهو ما ينتظره النظام وحلفاؤه..

أوباما.. الأخلاق والمصالح

ياسر عطا الله

تنقل صحيفة (نيويورك تايمز) عن مسؤولين حاليين وسابقين في الإدارة الأمريكية بأن لغة الجسد للرئيس باراك أوباما أثناء الاجتماعات حول القضية السورية كانت معبّرة للغاية: «في الغالب يبدو شارداً، مستعجلاً وفاقداً للصبر وهو يستمع للنقاش الدائر. في بعض الأحيان ينشغل باستعراض الرسائل على جهاز (بلاك بيري) الذي يملكه، أو يبدو في حال استرخاء وهو يمضغ علكته».

لا يخفى على أحد المغزى الذي تنطوي عليه هذه الصورة. رئيس الدولة الأعظم يبدي هذا القدر من اللامبالاة إزاء أكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث، حيث مئات الألوف من القتلى وأضعافهم من الجرحى، والملايين من المشردين.

أين ذهب أوباما الذي أطل من القاهرة منذ سنوات، معلناً فتح صفحة جديدة مع العالم، ومؤكداً أولوية الأخلاق والتزام بلاده نشر السلام والعدل والحرية في كل أرجاء الأرض؟

لم يشن أوباما حرباً ولم يحتل بلداً، مثلما فعل سلفه جورج بوش الابن، ولكنه تلكأ في إيقاف حرب وفي منع ضياع شعب، بل إنه أذكى نيران هذه الحرب وساهم في ضياع هذا الشعب.

وما لم يقله أوباما، ذو الوجه الوديع والابتسامة الرقيقة، قاله مستشاره ومكمن أسراره، دينس ماكدونو، إذ كشفت (نيويورك تايمز) أن ماكدونو هذا يشكّك في أن لأميركا مصلحة في تخفيف العنف في سورية. وتنقل الصحيفة عن مسؤولين في الكونغرس بأن دينيس قال لهم في شهر حزيران الماضي أثناء رحلة إلى قاعدة غوانتنامو البحرية بأن «الوضع الحالي في سورية سيشغل الإيرانيين لسنوات». ويضيف بأن «اشتعال حرب بين القاعدة وحزب الله في سورية، هو أمر في مصلحة الولايات المتحدة».

ما تقدمه الصحيفة الأمريكية ليست صورة لرئيس، بل صورة للسياسة الأمريكية برمتها، تكشف الهوة الشاسعة بين الشعارات المعلنة عن القيم والمثل العليا والمسؤولية الأخلاقية عن العالم، وبين السلوك الذي ينسف هذه الشعارات..

إثر انتخاب أوباما لولايته الأولى كتبت مجلة نيوزويك إن «أمريكا المتجهمة وسيئة السمعة تبحث عن وجه لطيف يجيد الابتسام للعالم»، وقد كانت عبارة دقيقة للغاية، فمهمة أوباما كانت الابتسام فقط، تغييراً في الوجه، ونبرة الكلام، أما الجوهر في السياسة الأمريكية فعصي على التغيير. يصعب التصور أن القوة الأعظم ستغير من نهجها ومن نظرتها لمصالحها، ومن تعاملها مع القضايا العالمية..

قد يقول قائل: أليست هذه بدهية في السياسة وفي العلاقات الدولية؟ أليست المصالح هي

اللغة الوحيدة المعتمدة في هذين الميدانين؟ ومتى كانت الأخلاق نهجاً للدول؟

هذا صحيح. ولكن من الذي قال إن التفريط الدائم بالأخلاق لا يلحق الضرر بالمصالح؟

لنتذكر أن أوباما جاء محمولاً برنامج (القوة الناعمة) الذي يقتضي إعادة الاعتبار للنموذج الأمريكي والتعويل على جاذبية قيمه ومثله.. فأي جاذبية ستبقى لهذا النموذج عندما يسكت رئيس البيت الأبيض عن ذبح شعب لأنه يعتقد أن ذلك لا يضر بمصلحة بلاده؟ أي مصداقية لواشنطن بعد أن تخذل أصدقاءها وتعقد الصفقات على حسابهم؟ أي دور سيتبقى لها بعد أن أثبتت لحلفائها أنه لا يمكن التعويل عليها ولا الوثوق بوعودها وتعهداتها؟

ألا يلحق هذا الضرر بالمصالح الأمريكية، ولو على المدى البعيد؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٠) ٢٠١٣/١٠/٢٨

جذور المحنة السورية

هشام القاسم

ثمة أسباب كثيرة للمأزق الذي آلت إليه الثورة السورية: الهيمنة الإيرانية، الطموح الروسي، اللامبالاة الأمريكية، المصالح الإسرائيلية، التنافس الإقليمي الذي ساهم في تفتيت المعارضة السورية وإضعافها.. ولكن ثمة عناصر أكثر أهمية تكمن في المجتمع السوري نفسه، في نشأته وتكوينه ومساره التاريخي.. إنها الجذور الكامنة في تربتنا:

أولاً ـ الطائفية: لقد بزغت شمس الجلاء على السوريين وهم ملل ونحل أكثر من كونهم شعباً: أكثرية سنية بهوية مجروحة، يضنيها الحنين لتعود إلى أحضان الأمة الإسلامية العربية، ولتكون مجدداً جزءاً من الدولة الكبرى التي رفرفت راياتها، في عهود غابرة، من حدود الصين إلى الأندلس..

مسيحيون لم يخلصهم الاحتلال الفرنسي من الإرث الذمي الثقيل.. طوائف أقلية من علويين ودروز واسماعيليين.. لم يستطيعوا الخروج من قواقعهم التي اختبؤوا فيها قروناً طويلة وصارت بمثابة هويات لهم، هويات لم تمنحهم الثقة بأنفسهم ولا بمحيطهم..

وكان يعول على النخبة التي آل إليها حكم البلد المستقل لتوه أن تلحم كل هذه العناصر في مشروع وطني وفي هوية جامعة، غير أن هذه النخبة أخفقت في القيام بمهمتها التاريخية، لعوامل ذاتية إذ كانت هشة وتابعة وبلا أفق، ولعوامل موضوعية إذ وجدت نفسها في دائرة صراع إقليمي ودولي لم يتح لها التقاط أنفاسها..

لقد صحونا بعد الخامس عشر من آذار (٢٠١١) على حقيقة أننا لم نزل، كما خلّفنا العثمانيون، هويات طائفية وأقوامية صغيرة ومغلقة، تنازع الهوية الوطنية الجامعة، بل وتحل مكانها فعلياً وعملياً..

من لا يعرف هذه الحقيقة، وقد اتضح أنهم كثر، فوجئوا بكثير من الكرد والعلويين والمسيحيين والدروز والإسماعيليين (وربما الشركس والأرمن)، وهم يقاربون الثورة بهواجس خاصة بكل منهم، ووفق حسابات لا تمت إلى المنظور الوطني السوري بصلة، وإذا كان البعض من هؤلاء قد اختار الوقوف مع النظام (بصفته حامي الأقليات) فإن آخرين قد اختاروا الحياد، وكأننا إزاء جاليات أجنبية تعيش على أرض غريبة، في وطن ليس وطنها!

ثانياً ـ العروبة البعثية: جاء المد القومي حاملاً مشروع هوية جديدة تتجاوز الدولة الوطنية (القطرية) التي صارت موضع اللعنات على اعتبار أنها صنيعة مؤامرة التقسيم الغربية، وقد وصل البعث إلى حكم سوريا محمولاً على ثالوثه الشهير (وحدة، حرية، اشتراكية).. وحدة العرب من المحيط إلى الخليج، وحريتهم من الاستعمار والتبعية.

ورغم أن هذا الشعار قد صار فاتحة مقدسة في الطقوس البعثية، غير أنه لم يجد أي تجسيد على أرض الواقع، ففي سبيل الوحدة العربية تم تأجيل وحدة المجتمع السوري، وفي انتظار تحقيق الهوية القومية الواسعة تم تعليق الهوية الوطنية، ومن أجل حرية العرب من الاستعمار صار الحديث عن حرية الفرد ضرباً من الخيانة..

وعاماً بعد عام.. انقلاب تلاه انقلاب تلته حركة تصحيحية.. تحولت السلطة إلى مجرد أداة قهر، بلا أهداف ولا أجندة وطنية، وبمشروع وحيد هو البقاء في الحكم إلى الأبد.. لقد سحبت السياسة من المجتمع وأفرغته من طاقاته وجففت ينابيع مبادرته.. فكان طبيعياً أن تتقدم الهويات القديمة، بمشاريعها الضيقة وأهدافها الصغيرة ونوازعها الغريزية، لتملأ هذا الفراغ الرهيب..

ثالثاً ـ الجيش العقائدي: لأسابيع تلت يوم الخامس عشر من آذار ٢٠١١، ظل سوريون كثر يراهنون على أن المشهد المصري سوف يتكرر هنا: في لحظة ما ستنزل قطعات عسكرية إلى الشوارع، لتنحاز إلى الثائرين السلميين، فتمسك بزمام البلاد وتقودها إلى بر الأمان..

لم يتح لهذا الرهان أن يصمد طويلاً، فقد تسارعت المجريات لتصوغ مشهداً غرائبياً بلا سوابق: حماة الديار يدمرون الديار فوق رؤوس أهلها..

منذ تأسيسه وعيوب أساسية ترافق مسيرة الجيش السوري: فهناك أولاً التمثيل المختل للمجتمع السوري، إذ كانت كفة الأقليات هي الغالبة، وقد تعزز هذا الاختلال بعد الاستقلال مع عزوف البرجوازية وغيرها من الشرائح المدينية عن الانخراط في الجيش، بالمقابل ازداد إقبال الريفيين، وخاصة من أبناء الأقليات، إذ رأوا في الجيش وسيلة عيش، وطريقاً للصعود الاجتماعي، وخلاصاً من تهميشهم المزمن..

لم يوحد البعث الحاكم الجيش على أساس مشروع وطني، بل على العكس، فقد علق الانتماء الوطني لصالح انتماء رمزي وفضفاض: الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة. وبما أن البعث هو المكلف بتحقيق هذه الرسالة، فقد تفرغ الجيش تماماً لحراسته ريثما ينجز هدفه السامي هذا!

ومن هنا فمفهوم الجيش العقائدي، الذي اجترحه البعث، يعني أمراً واحداً: عقيدة الجيش هي عقيدة البعث نفسها، وولاؤه الوحيد هو للبعث فقط.. ثم ضاقت دائرة الولاء لتنحصر في فرد واحد، قائد ملهم اختزل، في شخصه، البعث والجيش والبلد برمته، الشيء الذي أعفى المؤسسة العسكرية من أي مسؤولية إزاء الوطن والشعب السوريين..

رابعاً ـ ثقافة الاستبداد: كشفت الثورة السورية أننا شركاء للنظام في بعض عيوبه، فنحن (كسوريين) لا نقيم، في ثقافتنا السائدة، أي وزن لحقوق الإنسان أو حرية الأفراد، الشيء الذي تجلى في دعمنا لأشكال عديدة من الطغيان أهدرت هذه الحقوق وأعدمت هذه الحرية.

لقد ناصر كثيرون منا صدام حسين، تارة لأنه يدافع عن الثغور الشرقية للأمة العربية، وتارة لأنه يحارب أمريكا. وأُعجب بعضنا بأسامة بن لادن لأنه هزم قوة عظمى وشرع في هزيمة قوة عظمى أخرى. ومجّد معظمنا حسن نصر الله لأنه أعلن نيته تحرير القدس بصواريخ الكاتيوشا.. وقبل ذلك أجمعنا على الإعجاب بالاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الشيوعية، والقائمة تطول لتضم كاسترو وشافيز وأحمدي نجاد وأحمد جبريل..

لم نعر كثير انتباه إلى العراقيين الذين داسهم حامي الثغور الشرقية، ولا إلى الأبرياء الذين أزهق بن لادن أرواحهم، ولا إلى حرية اللبنانيين التي يهددها نصر الله فعلاً فيما هو يهدد إسرائيل قولاً.

لم يعننا كثيراً أن شعوب المنظومة الشيوعية كانت تختنق في ظل أنظمة حديدية، وأن الكوبيين يحلمون بمشاهدة فيلم لا يحكي عن ثورة قائدهم وبقراءة كتاب لا يروق لذائقته، وأن حقوق الإنسان الإيراني، لا دولة إسرائيل، هي ما شرع نجاد في محوها من الوجود..

وإذا كانت هذه الثقافة قد تجلت في سلوك النظام أساساً، فقد تجلت أيضاً في سلوك بعض أطياف المعارضة التي لم تتبن خطاباً بديلاً، ولم تفسح في شعاراتها مكاناً رحباً لحقوق الإنسان ولحرية الفرد ومبدأ المواطنة. بل إن بعض فصائل المعارضة طرحت مشروع «الأمة الإسلامية القوية» (بدلاً من الأمة العربية الواحدة)، فبدت وكأنها تريد استبدال استبداد باستبداد من نوع آخر، الشيء الذي جعلها تخسر معركة القلوب والعقول.

خامساً ـ النظام المتفرد: فوق كل هذه العناصر يتربع نظام من نوع فريد، استثنائي وبلا سوابق..

تغذى من ثقافة الاستبداد وغذاها، انبثق من الطائفية فرسخها وقوننها، ركب العروبة البعثية فقدسها بعد أن أفرغ مضمونها إلا من القمع والتسلط والتخوين.

نظام بلا شعب يخشى عليه، وبلا مشروع وطني يحرص على استمراره، وبلا هدف إلا البقاء في الحكم، على أي صورة وبأي وسيلة ومهما كان الثمن..

حملة «مقاتل لا قاتل».. أين غابت؟

يارا بدر

انطلقت في شهر أيار ٢٠١٣ حملة «مقاتل لا قاتل», للوهلة الأولى وعلى الرغم من أهميّة الفكرة كما تبدو من عنوان الحملة, فقد خشينا كمتابعين لصفحة الحملة على موقعي «فيسبوك» و «يوتيوب» من أن تقف مع حدود عوالم التواصل الاجتماعي الافتراضية. في حين أنّ الشباب القائمين على الحملة, وهم منظمة غير حكومية تحمل اسم «نداء جنيف» رسموا خارطة عمل أكثر فاعليّة, وأكثر التصاقاً بالواقع المُعاش في سوريا, وذلك عبر أكثر من فاعليّة.

الفاعليّة الأولى تمثّلت بإنتاج سبعة أفلام قصيرة, مُدّة كل منها قرابة النصف دقيقة (٣٣ ثانية), ركّزت على فكرة من مضامين نداء جنيف, فحملت العناوين التالية:

لا ترتكب إعدامات ميدانية/ لا تجنّد الأطفال ولا تستغلهم في القتال أو الأعمال العدائية/ لا تستخدم أسلحة ممنوعة ولا تنخرط في أساليب حرب غير قانونية/ لا تستهدف ولا تهاجم المدنيين/ لا تستهدف أو تهاجم ممتلكات مدنية أو مبانٍ عامة/ عامل جميع الناس الذين هم تحت سيطرتك بإنسانيه/ احترم عناصر الخدمات الطبّية وامّن الحماية لهم.

وجميع هذه الاسكتشات, إن صحّ القول, مترجمة إلى اللغة الإنكليزية, نقول اسكتشات لأنّ الأفلام اعتمدت طريقة

الرسوم, رسم تبسيطي, بلا ألوان, ترافقه مقولة محددة, واضحة ومباشرة تبدأ بعبارة: (في زمن الحرب ليس كلّ شيءٍ مُباحاً).

أنتجت هذه الأفلام, بحسب القائمين على المشروع, استناداً إلى أنّه, وبسبب استمرار أمد الصراع العسكري الدائر في سوريا, وبعد وقوع مجموعة من الممارسات الخاطئة لعناصر عسكرية مقاتلة باسم الثورة السورية, مثل الإعدامات الميدانية, وتجنيد الأطفال كطرف مُقاتل في الصراع, ممّا يُعدّ انتهاكاً للقوانين الدولية الإنسانية, فكان لا بُد من تكثيف الجهود المدنية التي تتعاون مع العناصر العسكرية للتوعية بثقافة حقوق الإنسان, وقوانين النزاع المُسلّح, وبأنّه حتى في زمن الحرب, ليس كل شيء مباحاً.

عمل شباب «نداء جنيف» يُركز اهتمامه على شريحة المُقاتلين, وفي حين تبدو الغاية جميع المُقاتلين المتورطين في النزاع العسكري المُسلّح, إلاّ أنّ إمكانية الوصول إلى الآخر, المُقاتل ضمن صفوف قوى المخابرات السورية أو الجيش السوري أو ما يُعرف بالشبيحة واللجان الشعبية تبقى متفاوتة, وحتى الآن لم نقف على فاعلية مدنية نجحت في خلق جسور تواصل مع تلك الشريحة من المُصطفين في نزاع تعددّت الدراسات حول مبررات اصطفافهم هذا وشراسته.

احترام المعايير الدولية, حماية الأطفال من آثار النزاعات المسلحة, منع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة, التوعية بقواعد القانون الإنساني الدولي وشرعة حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع, محاور تبدو أسماءً بلا مضامين لمدنيين وجدوا أنفسهم يحملون السلاح دفاعاً عن النفس بداية, وجزءاً من صراع غدت كينونته الأوضح عسكرية الطابع لاحقاً, فكان بالإضافة إلى مجموعة الأفلام القصيرة المُبسّطة والتوضيحية, أن أعدّ ونشر شباب «نداء جنيف» كُتيّباً حمل ذات اسم الحملة «مُقاتل لا قاتل».

من جهة ثانية, نفّذ المشروع ورشة عمل بذات الاسم في «غازي عنتاب» التركية خلال أيام (١٠-١١-١٢) أيار من هذا العام, وذلك بالتعاون مع قسم العلاقات العامة بالائتلاف الوطني السوري, شارك بها باحثون وخبراء دوليون, عملوا لمدّة ثلاث أيام مع ضباط وقادة ميدانيين من أربع كتائب مختلفة من الجيش السوري الحر, يعودون إلى مناطق ومحافظات سورية مختلفة.

ركّزت الورشة على عرض سريع لتاريخ القانون الدولي الإنساني, وتوسّعت في الحديث عن مجموعة قواعد هذا القانون, القواعد التي تمثّل الحد الأخلاقي الفاصل بين المقاتل والقاتل, بين المُدافع عن الحق والشبيح, بين فكرة الجيش الحر الذي تأسّس لحماية المدنيين المتظاهرين العُزّل وبين الفكر الذي تقوم عليه بعض الفصائل الجهادية المُسلّحة والتي اغتالت عناصرها قيادات عسكرية غير إقصائية, كانت تحتفظ بقدرتها على رؤية الإنسان داخل الآخر الذي يقف أمامها حاملاً بُندقية مثل «أبو فرات» القائد الميداني الذي خاض معركة تحرير مدرسة المشاة في حلب, واتهمت جبهة النصرة باغتياله, واعتقلت ابنه لاحقاً.

لكن في وسط بارقة الأمل هذه, تظهر مجموعة كبيرة من المعوّقات والإشكالات كانعكاس للأزمات المُعاشة على الأرض, وليس كونها مُجرّد ثقافة نظرية حقوقية, بل هي سؤال في صلب أزمة الهويّة التي تعيشها الثورة السورية بعد قرابة الثلاث سنوات على انطلاقتها السلميّة المدنية التي نادت إلى جانب هذان الشعاران الأساسيّان بالوحدة الوطنية. إذ وعلى السبيل المثال لم تنجح صفحة الحملة على موقع الفيسبوك في حصد حتى ألف متابع للصفحة, أمّا التنسيقيات والفعاليات المدنية أو العسكرية الأخرى التي تتابع الصفحة فلم نجد سوى مشاركة «لجان التنسيق المحلية», التي تتعرّض بدورها لأزمات خطابها الميداني الملاصق لهويّة الحراك الثوري بشكله الأوّلي واغترابه عن حقيقة الواقع العسكري المُتأزّم بعنفه المتصاعد كل يوم.

الأزمة الأكبر أنّ فعاليات حملة «مقاتل لا قاتل» المتعدّدة والمتنوعة كانت في انطلاقتها في شهر أيار, انطلاقة قويّة

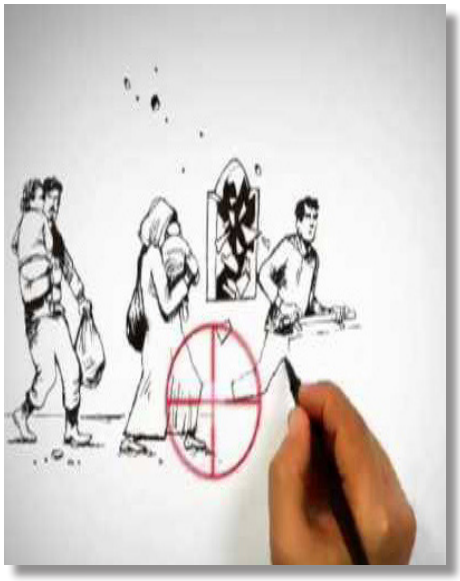

لفتت أنظار الكثيرين, لكنها ما لبث أن خبت وغابت. غياب لم نزل نأمل في تتجاوزه, إذ أنّ واحدة من أزماتنا التي أفرزها امتداد أمد الصراع العسكري أنّ صوت الرصاص يعلو على صوت العمل المدني, وأنّ محاولات كثيرة تندرج في إطار العمل المدني السلمي تنطلق بقوّة ومن قاعدة الضرورة والأهميّة, لكنها تخبو وتنطفئ مُخلّفةً وراءها ركاماً من الآمال والأسئلة.

كذلك كُنّا نأمل من شباب المجموعة, ونقول هذا على أمل التعاون في كل من سيتابع في طريق التوعية الحقوقية ضمن شروط النزاع المُسلّح, أن يعلنوا عن أسماء الكتائب التي شاركت في الورشة, وعن عدد المُشاركين, ففي سوريا اليوم لم يعد العدو واحداً, لم يعد من يحمل علماً لونه أحمر, ولم يعد الثائر من يحمل علماً لونه أخضر, فهل نجح القائمون على المشروع في خرق الجدار الفكري الإسمنتي للجماعات الجهادية المُسلّحة, التي اشتهرت عبر تاريخها الطويل في منطقة الشرق الأوسط بخرق جميع الاتفاقات الدولية وشرعة حقوق الإنسان؟!

كنّا نأمل في متابعة يقدمها القائمون للمشروع لمن عاد من المشاركين في الورشة إلى الميدان؟ كنّا نأمل في أن يُتيح لنا القائمون على المشروع نحن القابعون في الظلال النظرية, والمكانية, للأمان, أن نسمع صوت المقاتلين وروايتهم, رؤيتهم للمقاربة بين الفكر الحقوقي وعنف الدم المباشر واللحظي.

اليوم ما بين سندان الفكر الأمني الديكتاتوري للنظام السوري ومطرقة الفكر الجهادي يبدو النفق مُظلماً, ويشتد الخناق على مقاتلي الجيش الحر ممّن يحملون هويّة الشارع السوري التي عاشت وتعايشت مع الآخر طوال عقود من الزمن, إننّا اليوم نتحمّل جميعاً مسؤولية إنتاج هويّة فكرية حقوقية تقوم على المواطنة, وتتيح لنا النجاة بأنفسنا وثورتنا من تلك المطرقة والسندان.

http://www.youtube.com/user/IHLSyria

عجز المجتمع الدولي

فداء يونس

في لحظة إعلان السعودية تخليها عن المقعد غير الدائم في الأمم المتحدة، نتيجة عجز المنظمة الدولية عن مساعدة الشعب السوري فيما يتعرض له من إبادة وتدمير، خلال ثورته ضد الديكتاتورية والفساد, جاء إتهام فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، لمجلس الأمن الدولي بـالعجز في مسألة المساعدات الإنسانية لسوريا, ليعمق هذا الاحساس بالخيبة لدى كثيرين داخل المنظمة الدولية وخارجها.

ففي الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن يوم الجمعة ٢٠١٣/١٠/٢٥، بناء على دعوة من بريطانيا، دعت آموس مجلس الأمن الدولي إلى القيام بدور الريادة من أجل ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى سوريا، وإيقاف «الوحشية» التي عاينتها على مدار ٣٤ شهرا، خلفت لديها خيبة أمل كبيرة في موضوع قيادة مجلس الأمن الدولي وزعامته.

وقالت آموس: «إن الامم المتحدة لم تتمكن منذ اكثر من عام من الوصول الى مليونين ونصف مليون مدني محتجزين في مناطق سورية تشهد معارك عنيفة». أضافت: «فضلا عن ان اكثر من ١١٠ الف شخص قتلوا جراء النزاع، فإن أمراضا خطيرة مثل شلل الأطفال تنتشر سريعا، فضلا عن العديد من ضحايا السرطان او السكري جراء نقص الادوية». وأشارت امام الاعضاء الـ١٥ لمجلس الامن إلى أن «الكلمات رغم أنها قد تصدم، لا يمكنها أن تعبر عن الواقع المرعب لسوريا اليوم».

من جهة أخرى أكدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، أمام اللجنة الثالثة لحقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة, أنه فيما ينصب الاهتمام على قضية الأسلحة الكيميائية في سورية، توصلت لجنة التحقيق بشأن سورية إلى جمع أدلة صادمة لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في البلاد.

وشددت على ان «إراقة الدماء وسلسلة الجرائم الدولية التي وثقتها لجنة التحقيق خلال سنتين من سنوات العمل المضني غير معقولة حقاً».

فإلى متى يستمر عجز المجتمع الدولي ومنظماته؟!

كاريكاتير العدد

ناشطات سوريا يُعانقن الحرية

جورجيت أسعد

كان يفترض أن تتم صفقة تبادل الأسرى قبل عيد الأضحى المبارك, بل قبل ذلك بأكثر من عام, فمنذ أن اختطف «لواء عاصفة الشمال» في أيار/ مايو ٢٠١٢ إحدى عشر لبنانيا من حزب الله في مدينة إعزاز شمال سوريا, كانوا عائدين من دورة تدريبية في إيران للقتال دفاعا عن النظام السوري, طُرحت فكرة تبادل الأسرى للإفراج عنهم أو مبادلتهم مقابل ٣٧١ سجينة لدى النظام السوري.

إلا أن تعنت هذا النظام, وغريزة الانتقام منعته من إطلاق حرية الناشطات السلميات من زنازين معتقلاته, مما أدخل الموضوع في نفق التعقيد والمماطلة، رغم إطلاق سراح اثنين من المختطفين اللبنانيين كبادرة حسن نية, وبواسطة تركية, إلا أن أهالي المخطوفين أصرّوا على مسؤولية تركيا مطالبين إيّاها بالإفراج عن البقية, وقامت مليشيا حزب الله باختطاف طيارين أتراك بعد أن حطت طائرتهما المدنية في مطار بيروت الدولي, بكل ما يمثله هذا السلوك من تحدٍ للدولة اللبنانية أولاً, وللأعرف والقوانين الدولية ثانياً.

مؤخراً أفرج مساء السبت ١٩/ ١١ عن اللبنانيين التسعة المختطفين بعد نقلهم إلى تركيا, مقابل أطلاق سراح الطيارين التركين, في إطار صفقة تضمّنت حرية ١٢٨ سجينة و١٢ جثة لنساء سوريات طالبن بالحرية بشكل سلمي, فقضين تحت التعذيب في أقبية النظام السوري, فأخرج ١٤ سجينة إلى فضاء الحرية أولاً, ثم ٤٨ أخريات بينهن أربع نساء فلسطينيات, إضافة للمدونة السورية طلّ الملوحي التي اعتقلت عام ٢٠٠٩ قبل أن تكمل عقدها الثاني من العمر, وقبل أن تندلع شرارة الثورة السورية, وحُكمت بخمس سنوات سجن بتهمة التجسس لصالح جهات أجنبية, إضافة للتشهير بها أخلاقيا في مجتمع محافظ, ومع ذلك لم يطلق سراحها إلا بعد أن صدر قرار قضائي بمنحها ربع المدة القانوني, وكان جرمها الحقيقي أنها طالبت الديكتاتور على الفيسبوك: «كرئيس يُحتم عليه منصبه وقف الفساد المستشري» في سوريا.

وبينما يُقطّر النظام كعادته المعتقلات اللواتي سيفرج عنهن, نبقى نحن مع الملاحظة التي تفرض نفسها في هذا السياق, أن نظام البعث المانع والمقاوم يُقدم لثاني مرة في تاريخ الثورة السورية على عملية مبادلة, ففي المرة الأولى بادل النظام أسراه السوريين ببضعة إيرانيين كانوا معتقلين لدى الجيش الحر, وفي المرة الثانية يقايض السجينات السوريات وجثث من وافتهن المنية تحت التعذيب منهنّ بأسرى حزب الله اللبناني, مع أن هذا النظام كان ولا يزال يرفض أن يبادل أسرى المعارضة لديه بالمعتقلين من ضباطه وجنوده الذين قاتلوا حتى أسروا دفاعاً عنه ويقدر عددهم بالمئات, كما يرفض أن يقايض أسراه بالموالين من شبيحته ومن يثقون بأنه كحامي حيواتهم وصانع أمنهم , كالمختطفين في معركة الساحل من النساء والأطفال!

أليس أجدر بهذا النظام أن يُقايض أسراه من المعارضة السورية في هذه الصفقة بأسرى المعارضين السوريين ممن هم موالين له ومقاتلون في سبيل أوهامه وسلطته؟ أم هوى ممثل للإيرانيين وحزب الله بالمعنى العسكري والطائفي حتى يبادل أسراه بأسراهم؟ متنكرا لمن دافع عنه أو والاه من السوريين؟

أم أن هذا النظام يريد بقاءهم أسرى, وربما موتى ليكونوا أفضل له في لعبة التجييش الطائفية التي ما زال يدفع باتجاهها؟! وما هو موقف هؤلاء الموالين وذويهم من جنود وشبيحة وطائفيين, حين يرفض النظام أي صيغة مبادلة لهم, حتى مقابل الإفراج عن سجينات سوريات؟!